تأثير إتفاقية الشراكة الأورو- جزائرية على الجباية الجمركية في ظل انخفاض أسعار المحروقات خلال الفترة 2005 – 2016

The Impact of the Euro-Algerian Association Agreement on Customs Collection In Light Of the Decrease in Fuel Prices during the Period 2005-2016

د. عبد الجبار مختاري
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة الأغواط، الجزائر
mokhtari_abg@yahoo.com

ملخص:

يتميز الاقتصاد الجزائري أنه مغلق، يعتمد بشكل كبير على تصدير البترول و الغاز، يسيّر وفق مبدأ التخطيط المركزي والملكية العامة لوسائل الإنتاج، وذلك لتحقيق العدالة الاجتماعية، بحيث يحرص على حماية الإقتصاد الوطني من المنافسة الدولية التي قد تؤدي إلى إفلاس المؤسسات الوطنية، عن طريق سنّ قوانين لحماية الإنتاج المحلي، ومن بين أهم الآليات المعتمدة من طرف السلطات، الضرائب والرسوم الجمركية، التي تفرض على الواردات من السلع الأجنبية.

وفي إطار الإنفتاح على العالم الخارجي أبرمت الجزائر اتفاقية الشراكة الأوروبية– الجزائرية، الهادفة إلى تحرير التجارة بين الجانبين عن طريق عملية التفكيك الجمركي، و المؤدية إلى حرمان الدولة من مداخيل هامة كانت توفرها إدارة الجمارك، وبناءا على ما سبق ذكره حاولت من خلال هذا البحث إظهار تأثير الاتفاق على الجباية الجمركية الجزائرية، في ظل انخفاض أسعار المحروقات خلال الفترة 2005 – 2016.

الكلمات المفتاحية: اتفاقية الشراكة الأوروبية– الجزائرية، التفكيك الجمركي، حجم المبادلات التجارية، الإيرادات الجمركية، الجباية الجمركية.

Abstract:

The Algerian economy is considered closed, that depends heavily on the export of oil and gas, follows the principle of central planning and public ownership of means of production, in order to achieve social justice, so as to protect the national economy from international competition that may lead to the bankruptcy of national institutions, by enacting laws to protect domestic production, among the most important mechanisms adopted by the authorities, taxes and customs duties imposed on imports of foreign goods .

During of openness to the outside world, Algeria concluded the Euro-Algerian Association Agreement ,aimed at liberalising trade between the two sides through the process of customs clearance ,leading to depriving the State of significant revenues provided by the customs department ,through what is mentionned previously, I have tried among this research to show the impact of the agreement on the Algerian customs collection, in light of the low prices of fuel during the period 2005 - 2016.

Keywords: Euro-Algerian Association Agreement, customs clearance, volume of trade, customs revenue, customs collection.

مقدمة:

تؤدي الجمارك دورا هاما في الإقتصاد الوطني، بحيث تعمل على مراقبة مختلف أنشطة التجارة الخارجية وتسجيلها، وفقا لمتطلبات الإقتصاد المحلي تحت وصاية وزارة المالية، فهي من جهة تحمي المنتجات الوطنية من المنافسة الخارجية، ومن جهة ثانية توفر دخلا لخزينة الدولة عن طريق الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المستوردة.

أبرمت الجزائر والإتحاد الأوروبي إتفاق شراكة يتم بموجبه إقامة منطقة للتبادل الحر بين الطرفين، والتي دخلت حيز التنفيذ في 01سبتمبر 2005، بعدما تم التوقيع عليه في 22 أفريل 2002، على أن يكون التفكيك الجمركي المرافق لعملية التحرير التجاري بشكل تدريجي في غضون 12 سنة، أي بحلول سنة 2017، بشكل يتماشى مع قوانين و اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة.

بعد مرور خمسة سنوات على دخول الاتفاق حيز التطبيق و في نهاية سنة 2010 ظهرت مجموعة من المشاكل بسبب عدم تكافؤ الفرص بين الطرفين، جعلت الجزائر تطالب بتأجيل عملية التفكيك الجمركي لغاية سنة 2020 عوض 2017، وهو ما كان لها في إطار المواد المنظمة للإتفاق، و التي تسمح بمراجعة بنود الاتفاق بشكل جزئي، هذه المراجعة جعلتنا نطرح التساؤلات التالية:

ما مدى تأثير اتفاق الشراكة الأوروبية – الجزائرية على حجم المبادلات التجارية بين الطرفين ؟ وأي الطرفين استفادة أكثر من مزاياه ؟ وما تأثير التفكيك الجمركي الذي رافق عملية التحرير التجاري على الجباية الجمركية الجزائرية ؟

للإجابة على التساؤلات السابقة سنعمل على تحليل تأثير الانفتاح الاقتصادي مع الدول الأوروبية من خلال المحاور التالية:

1. **الجهود المبذولة لتهيئة قطاع الجمارك مع متطلبات الاقتصاد العالمي ؛**
2. **الإطار العام لاتفاق الشراكة الأوروبية– الجزائرية ؛**
3. **المخطط الجديد لرزنامة التفكيك الجمركي بعد التعديل في سنة 2012 ؛**

4. تطور الجباية الجمركية بين سني 2005 – 2016.

1. الجهود المبذولة لتهيئة قطاع الجمارك مع متطلبات الاقتصاد العالمي:

يقوم جهاز الجمارك في الإقتصاد المغلق بمراقبة كل الأنشطة المتعلقة بالمبادلات الدولية ، فهو من جهة يحمي المنتجات المحلية من المنافسة الخارجية، ومن جهة ثانية يضمن موردا هاما من موارد الدولة نضير ما يحصله من خلال الجباية الجمركية، ونظرا للمتغيرات الإقتصادية الإقليمية والعالمية تحتم على الجزائر تبني سياسة الإنفتاح على العالم الخارجي، وكانت من بين أهم مظاهرها تغيير القوانين والتشريعات باتجاه منح تسهيلات جمركية مساعدة على تهيئة الأجواء لمناخ إستثماري يساهم في التخفيف من القيود الإقتصادية الموروثة من الإقتصاد المركزي، وسنعمل من خلال هذا العنصر على التعريف بالقوانين الجمركية، والتفكيك الجمركي الذي رافق اتفاق الشراكة وذلك من خلال ما يلي:

1.1. تكييف التعريفة الجمركية والمتطلبات الإقليمية والعالمية الجديدة:

أمام الإلتزامات الإقليمية الجديدة للجزائر مع الإتحاد الأوروبي في المجال الجمركي والمتمثلة في إنشاء منطقة للتبادل الحر بعد توقيع اتفاق الشراكة من جهة، والتحضيرات المتسارعة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من جهة أخرى، بادرت الجزائر بالمزيد من الإصلاحات في مجال التعريفة الجمركية[1]، والتي نلخصها فيما يلي[2]:

- تقليص عدد معدلات التعريفة الجمركية إلى ثلاثة معدلات، بالإضافة للإعفاء (0 %) وهي 5%،25% و 40 % ؛
- إلغاء الرسم النوعي الإضافي (TSA) [3] المؤسس سنة 1994؛
- إلغاء تطبيق القيمة الإدارية و تعويضها بنظام القيمة التعاملية[4] ؛
- تأسيس حق إضافي مؤقت (DAP)[5]،ويطبق على مجموعة من المنتجات المستوردة والمحددة في قائمة خاصة، وحدّدت نسبته بـ: 60% على أن يتم تخفيضها بنسبة 12% سنوياً وكان ذلك ابتداء من أول جانفي 2012، ويستهدف تأسيس هذا الحق متابعة ومراقبة القيمة الجمركية التعاملية المبنية على أسعار الفواتير المصرح بها، وكذا مواجهة آثار تخفيض المعدل الأقصى (45%) وإلغاء الرسم النوعي الإضافي (TSA)[6].

وتواصلت هذه الإصلاحات بشكل دوري، حيث أسفر التنسيق مع خبراء صندوق النقد الدولي، وأشغال اللجنة الوزارية المشتركة إلى اعتماد الأسس الآتية كركائز للإصلاح:

– تقليص عدد معدلات الحقوق الجمركية إلى ثلاث مجموعات يتم ترتيبها حسب درجة تصنيع المنتج (مواد أولية، منتجات نصف مصنعة، منتجات نهائية) كما يلي:5 **%**، 15 **%**، 30 **%** إضافة للإعفاء، وبهذا خفض المعدل الأقصى من 40 % إلى 30 %، وألغي تماما معدل 25 % ؛

– الإعفاء (0 %): ويطبق على البذور، بعض المنتجات الصيدلانية (اللقاح)، التجهيزات العسكرية والتحف أو الحفريات الأثرية ؛

– معدل 5 %: ويطبّق على المواد الأولية وبعض المنتجات الإستهلاكية الأساسية (الدواء،الحبوب...) وكذلك على سلع التجهيز؛

– معدل 15 % :ويطبق على المنتجات نصف المصنعة وسلع وسيطية أخرى موجهة للتحويل ؛

– معدل 30 % ويطبق على المنتجات الاستهلاكية النهائية[7] ؛

– تسهيل تشكيلة التعريفة الجمركية بهدف الحفاظ على تشتت عقلاني للنسب التعريفية ليخفف من اللّجوء إلى الغش من جهة، وتحسين عملية تسييرها من جهة أخرى.

2.1. الجهود مبذولة في مجال تكييف قطاع الجمارك مع المتغيرات الإقليمية والعالمية:

هناك عدة جهود مبذولة في هذا المجال تمثلت فيما يلي[8]:

– تسهيل أكبر للإجراءات الجمركية العامة ؛

– تعديلات هامة في ما يخص التعريفات الجمركية ؛

– تسهيلات في مجال الضرائب وتخفيضها إما جزئيا أو كليا ؛

– تسهيلات جبائية عامة وأخرى استثنائية ؛

– إنتهاج سياسة جبائية ناجحة في إقناع المستثمرين بالإستثمار في الجزائر.

2. الإطار العام لإتفاق الشراكة الأوروبية– الجزائرية:

1.2. الجانب المتعلق بالمنتجات الصناعية :

في هذا الجانب اتفق الطرفان على وضع جدول زمني لعملية التفكيك الجمركي يمتد لمدة اثنتي عشرة (12) سنة، وذلك من 01سبتمبر 2005 لغاية 01 سبتمبر 2016، على أن يتم التحرير النهائي لعملية التبادل بحلول سنة 2017، وتم تنظيم هذه العملية من خلال ثلاثة قوائم رئيسية،

تضم كل واحدة منها مجموعة من السلع يتم تحريرها بنسب معينة وفق مرحلة زمنية محددة، وهو ما سنوضحه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (01):رزنامة تفكيك المنتجات الصناعية في إطار إتفاق الشراكة الأوروبية- الجزائرية.

القائمة	المنتج	تاريخ التفكيك	نسبة التفكيك
القائمة الأولى	المنتجات الصناعية الغير منتجة محليا، والمواد الأولية (سلع التشغيل) وسلع التجهيز، والمواد النصف مصنعة المخصصة للصناعة الكيميائية والتعدين والنسيج، ومواد البناء والسيراميك. النص المرجعي في الاتفاق : المادة 9 الفقرة 1.	1سبتمبر 2005	% 100
القائمة الثانية	سلع التجهيز الزراعية و الصناعية والمنتجات الصيدلانية،قطع الغيار،لمعدات الميكانيكية والمعدات الكهربائية والإلكترونية، دون الكهرومنزلية، معدات السكك الحديدية أجهزة ومعدات التحكم والقياس، ومجموعة المنتجات التي تستخدم في الطاقة والتشحيم. النص المرجعي في الاتفاق : المادة 9 الفقرة 2.	1سبتمبر 2007	% 20
		1 سبتمبر 2008	% 30
		1 سبتمبر 2009	% 40
		1 سبتمبر 2010	% 60
		1 سبتمبر 2011	% 80
		1 سبتمبر 2012	% 100
القائمة الثالثة	السلع الصناعية الأوروبية التي يمكن إنتاجها محليا في الجزائر. النص المرجعي في الاتفاق : المادة 9 الفقرة 3.	1 سبتمبر 2007	%10
		1 سبتمبر 2008	%20
		1 سبتمبر 2009	%30
		1 سبتمبر 2010	%40
		1 سبتمبر 2011	%50
		1 سبتمبر 2012	%60
		1 سبتمبر 2013	%70
		1 سبتمبر 2014	%80
		1 سبتمبر 2015	%90
		1 سبتمبر 2016	%95
		1 سبتمبر 2017	%100

المصدر : من إعداد الباحث بناء على ما تضمنته المادة التاسعة (9 0)من نص إتفاق الشراكة الأوروبية – الجزائرية.

وفي ما يلي سنتطرق بالتفصيل إلى محتوى كل قائمة والنسب التعريفية الجمركية المقابلة لها و ذلك من خلال:

– القائمة الأولى:

تشتمل على المواد الأولية، وهي تمثل 25 % من الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي، و تحتوي على المنتجات ذات الطابع الصناعي، والتي يتم تحريرها بشكل كلي بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بتاريخ 01 سبتمبر2005 ، والخاضعة للنسب لتعريفية الجمركية 5% و15 %.

تحتوي القائمة على 2076 منتجا صناعيا غير منتج محليا، **و** تتضمن القائمة الأولى السيراميك ومواد البناء، مختلف سلع التجهيز، المواد الأولية و المواد نصف المصنعة الموجهة للصناعات الكيميائية، التعدين والنسيج.

وسنبين توزيع هذه المنتجات حسب نسب الحقوق الجمركية المقابلة لها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (02): القائمة الأولى من المنتجات الصناعية الخاضعة للتفكيك الجمركي.

نوع المنتج	الإعفاءات	معدل 5 %	معدل 15 %	معدل 30 %	المجموع
منتجات التشغيل	43	356	1616	00	2015
منتجات التجهيز	31	3	3	00	37
منتجات إستهلاكية	23	0	1	00	24
المجموع	97	359	1620	00	2076

Source : Bouguellid Abdelaziz, " **L'accord d'association , Algérie – UE , La mise en oeuvre** " la revue des douanes, Publication éditée par la direction générale des douanes ,Algérie , N°06; 2005 , P33.

– القائمة الثانية:

تضم المنتجات نصف المصنعة، و تمثل 35 % من الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي، **و** تتضمن القائمة الثانية: قطع الغيار، سلع التجهيز الزراعية و الصناعية والمنتجات الصيدلانية، المعدات الميكانيكية والمعدات الكهربائية والإلكترونية، دون الكهرومنزلية، معدات السكك الحديدية، أجهزة ومعدات التحكم والقياس، ومجموعة المنتجات التي تستخدم في الطاقة والتشحيم،

و التي يتم تحريرها بشكل تدريجي بعد سنتين من بدأ سريان الإتفاق، أي ابتدءا من 01 سبتمبر 2007، لتستكمل على مدار خمسة (5) سنوات، على أن يتم التفكيك بوتيرة (10 % سنويا) في السنتين الأولتين، و 20%(سنويا) على مدى الثلاث سنوات التالية، ليكون التحرير النهائي لهذه المنتجات بحلول 01 سبتمبر 2012[9].

تخضع منتجات القائمة الثانية للحقوق الجمركية إلى النسب 5% و 15 %، 30 %، و تتكون من 1100 منتجا صناعيا سنوضحها في الجدول الآتي:

جدول رقم (03): يظهر توزيع البنود التعريفية الفرعية لمجموعة المنتجات الخاصة بالقائمة الثانية.

مجموعة المنتجات	الإعفاءات	معدل 5 %	معدل 15 %	معدل 30 %	المجموع
منتجات التشغيل	00	27	24	1	52
منتجات التجهيز	00	744	153	15	912
منتجات الإستهلاك	00	34	51	51	136
المجموع	00	805	228	67	1100

Source : Bouguellid Abdelaziz, " **L'accord d'association , Algérie – UE , La mise en oeuvre** " la revue des douanes, Publication éditée par la direction générale des douanes ,Algérie , N°06; 2005 , p34.

و سنعمل على توضيح مخطط التفكيك التعريفي للقائمة الثانية (2) من خلال الآتي:

جدول رقم (04) يبين مخطط التفكيك التعريفي للقائمة رقم 02.

السنوات	1	2	3	4	5	6	7	8	9
التخفيضات	% 0	% 0	% 20	% 30	% 40	% 60	80 %	%100	%00
% 5	%5	%5	%4	%3.5	%3	%2	%1	%00	%00
% 15	%15	%15	%12	%10.5	%9	%6	%3	%00	%00
% 30	%30	%30	%24	%21	%18	%12	%6	%00	%00

المصدر من إعداد الباحث اعتماد على بنود الإتفاق المفسرة لتفكيك القائمة الثانية.

– **القائمة الثالثة:** تمثل 40 % من الواردات الأوروبية، وهي منتجات تامة الصنع تنتج محليا، لذلك تخضع لرسوم جمركية مرتفعة نسبيا، وتتميز البنود التعريفية المتعلقة بالقائمة الثالثة أنها

تشهد منافسة بين الإتحاد الأوروبي والجزائر، والتي تتكون من1964 منتجا للسلع الصناعية الأوروبية التي يمكن إنتاجها في الجزائر، وتم الاتفاق على تحرير مكوناتها إبتداءا من السنة الثالثة من بداية تطبيق الإتفاق مع إعفاء لمدة سنتين، وذلك بداية من 01 سبتمبر 2007 بمعدل 10% لمدة تسعة (09)سنوات، أي بحلول 01 سبتمبر 2015، ونسبة 5 % في السنة العاشرة (10) والحادية عشر(11) على التوالي لبلوغ التحرير الكامل في 01 سبتمبر 2017. وسنبين مكونات القائمة بالتفصيل من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (05) يوضح توزيع البنود التعريفية الفرعية لمجموعة المنتجات الخاصة بالقائمة الثالثة.

مجموعة المنتجات	**الإعفاءات**	**معدل 5 %**	**معدل 15 %**	**معدل 30 %**	**المجموع**
التشغيل	01	04	29	228	262
التجهيز	04	17	16	255	292
الإستهلاك	00	37	70	1303	1410
المجموع	05	58	115	1786	1964

Source : Bouguellid Abdelaziz, " **L'accord d'association , Algérie – UE , La mise en oeuvre** " la revue des douanes, Publication éditée par la direction générale des douanes ,Algérie , N°06; 2005, P35.

و سنعمل على توضيح مخطط التفكيك التعريفي للقائمة (3) من خلال ما يلي:

جدول رقم (06) بين مخطط التفكيك التعريفي للقائمة رقم 3

السنوات	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13
التخفيضات	0	0	10	20	30	40	50	60	70	80	90	95	100
5 %	%5	%5	%4.5	%4	%3.5	%3	2.5 %	%2	1.5 %	%1	%0.5	0.25 %	%0
15 %	%15	15 %	13.5 %	%12	%10.5	%9	7.5 %	%6	4.5 %	%3	%1.5	0.75 %	%0
30 %	%30	30 %	%27	%24	%21	%18	15 %	12 %	%9	%6	%3	1.5 %	%0

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على بنود الإتفاق المفسرة لتفكيك القائمة الثالثة.

2.2. الجانب المتعلق بالمنتجات الزراعية والسمكية والمنتجات الزراعية المحولة.

فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية والسمكية والمنتجات الزراعية المحولة فقد تم الإتفاق على التحرير التدريجي خلال الخمس (5) سنوات التالية لبداية تنفيذ الإتفاق والذي تضمن ما يلي[10]:

- الإعفاء التام للحقوق الجمركية ؛
- التخفيض الجزئي للحقوق الجمركية ؛
- الإعفاء للحقوق الجمركية مع الحصص التعريفية أو الكميات المرجعية ؛
- الإعفاء من حقوق الجمركية بالإضافة إلى رسم محدد بالنسبة للمنتجات الزراعية المحولة.

وسنبين رزنامة تحرير المنتجات الزراعية و السمكية و المنتجات الزراعية المحولة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (07): يبين رزنامة تحرير المنتجات الزراعية و السمكية و المنتجات الزراعية المحولة.

المنتج	المرجع	عدد البنود التعريفية	تاريخ بداية التنفيذ	نسبة التخفيضات
المنتجات الواردة في المادة 14 الفقرة 2 (المنتجات الزراعية)	البروتوكول 2	75	1 سبتمبر 2005	20 – 50 أو 100 %حسب طبيعة المنتج.
المنتجات الواردة المادة 14 الفقرة 4 (منتجات الصيد البحري).	البروتوكول 4	112	1 سبتمبر 2005	25 أو 100 % حسب طبيعة المنتج.
المنتجات الواردة المادة 14 الفقرة 5 (منتجات زراعية محولة)	البروتوكول 5 الملحق 2، القائمة 1 إلغاء فوري	168	1 سبتمبر 2005	20 – 25– 30 أو 100 %حسب طبيعة المنتج
المنتجات الواردة المادة 15	البروتوكول 5، الملحق 2 القائمة2،إعفاءات مختلفة	112	1 سبتمبر 2005	لم تحدد بعد

Source : KHELADI MOKTAR, L'Accord d'association Algérie – UE : un bilan-critique, université de béjaia,
P4, voir le cite : www.gate.cnrs.fr/une ca 07/communications٪ 20 pdf/kheladi-rabat-07.pdf le 02-07-2016. 10 :00 am.

لتوضيح معطيات الجدول أعلاه والملخصة لأهم بنود الإتفاق، سنعتمد على المعلومات الموثقة في الدليل الرسمي المنشور على موقع وزارة التجارة الجزائرية[11] والمبين لأهم بنود الإتفاق الأوروبي – الجزائري المتعلقة بإجراءات تحرير المنتجات الزراعية و السمكية والمنتجات الزراعية المحولة من خلال النقاط التالية:

1.2.2. الجانب المتعلق المنتجات الزراعية:

أ- صادرات الجزائر من المنتجات الزراعية نحو الإتحاد الأوروبي:

صادرات المنتجات الزراعية الجزائرية نحو الإتحاد الأوروبي تم التطرق لها من خلال البروتوكول رقم (1) والمتضمن 158 بندا تعريفيا، وحسب الملحق رقم (1) فان 117 بند تعريفي يستفيد من إعفاءات للحقوق الجمركية بدون تحديد الكمية المصدرة، و 15 بندا تعريفيا يخض إلى الكميات المرجعية، أما 26 منتجا المتبقية فتستفيد من الإعفاء الجمركي، على أن تحدد بحصص التعريفية.

ب- واردات الجزائر من المنتجات الزراعية من الإتحاد الأوروبي:

تم الإتفاق على تحرير المنتجات الزراعية ذات المنشأ الأوروبي والمتمثلة أساسا في: مسحوق الحليب، السكر، القمح، زيت المائدة، اللحوم، والبذور(المدخلات الزراعية)، والموجهة نحو الجزائر من خلال البروتوكول (2) ، والتي تمثل في مجملها ثلث (3/1) الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي.

تضمن البروتوكول رقم (2) خمسة وسبعين (75)بندا تعريفيا، حيث استفادة من إعفاءات تراوحت بين 20 % إلى 50 %، كما أخضع الإتفاق 63 بندا تعريفيا من أصل 75 بندا إلى حصص تعريفية مسقفة بكميات محددة إذا تجاوزتها تطبق عليها الرسم الأساس المطبق في الجزائر.

2.2.2. الجانب المتعلق بمنتجات الصيد البحري:

أ- صادرات الجزائر من منتجات الصيد البحري :

في ما يخص الصادرات الجزائرية من منتجات الصيد البحري نحو الاتحاد الأوروبي ونظرا للطلب الأوربي الكبير عليها فقد الاتفاق على أن يتم الإلغاء الكلي للحقوق الجمركية عليها، وهو ما تضمنه البروتوكول رقم (2)، المتكون من 20 بندا تعريفيا (منتجا مرتبطا بالصيد البحري).

ب- **واردات الجزائر من منتجات الصيد البحري:**

في ما يتعلق بها الجانب من الإتفاق، تم التطرق إلى 73 منتجا بحريا (بندا تعريفيا)تضمنها البروتوكول رقم (4)، والذي نص على أن يتم تخفيض الحقوق الجمركية بنسب تتراوح بين 25 % إلى 100 %، من النسب الرسمية التي كانت تخضع قبل الإتفاق إلى رسوم جمركية 5 % و 30 % والتي تم تحديدها في إطار عصرنة الجمارك.

3.2.2. الجانب المتعلق بالمنتجات الزراعية المحولة:

أ- واردات الجزائر من المنتجات الزراعية المحولة:

تطرق أطراف الاتفاق إلى الجانب المتعلق بواردات الجزائر من المنتجات الزراعية المحولة من خلال البروتوكول (5). وتم تقسيمه إلى قائمتين أساسيتان تضمنهما الملحق (2)، و تحتوى كل منها على مجموعة من المنتجات والتي سنوضحها من خلال ما يلي[12]:

- **القائمة الأولى** : يتم إعفاء المنتجات الزراعية المحولة التي تتضمنها القائمة مباشرة بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ 01 سبتمبر 2005 ، والتي تشتمل على 168 بندا تعريفيا تستفيد من تخفيضات للحقوق الجمركية تتراوح بين 30 % إلى 100 %، و يجدر بالذكر هنا أن الاتفاقية استثنت ثلاثة (3) منتجات(بنود تعريفية) ضمن القائمة، وأخضعتها لنضام الحصص التعريفية وهي:

- نبيذ الشعير بـ: 224000 طن ؛
- مستحضرات غذائية ب 2000 طن ؛
- الخميرة الحية ب 3000 طن.

- **القائمة الثانية:** تحتوي على 112 بندا تعريفيا، تتضمن السلع الزراعية المحولة الخاضعة لتخفيض جمركي تدريجي خلال المرحلة الانتقالية.[13]

ب- صادرات الجزائر من المنتجات الزراعية المحولة:

تم تنظيم الاتفاق على صادرات الجزائر من المنتجات الزراعية المحولة ذات المنشأ الجزائري نحو الإتحاد الأوروبي من خلال البروتوكول رقم (5)، من خلال ثلاثة قوائم وردت في الملحق رقم (1)، والتي تم ضبطها كما يلي[14]:

- **القائمة الأولى:** في هذه القائمة تم الإلغاء التام للحقوق الجمركية (00%) على منتجاتها، التي احتوت على 229 بندا تعريفيا ؛

– **القائمة الثانية:** تضمنت القائمة الثانية من صادرات الجزائر من المنتجات الزراعية المحولة ذات المنشأ الجزائري نحو الإتحاد الأوروبي ثلاثة (3) منتجات تم إعفاؤها بشكل تام للرسوم الجمركية ولكن بكميات محددة وهي:

– العجائن الغذائية (2000 طن) ؛

– المستحضرات المتكونة من الحليب المخمر (1500طن) ؛

– الكسكس (2000 طن).

تجدر الإشارة هنا أنه ظهر إشكال حول المواد الأولية المدعمة من طرف الدولة والمكونة لقائمة المنتجات أعلاه.

– **القائمة الثالثة:** تتشكل من 207 بندا تعريفيا، تستفيد من إعفاء الحقوق الجمركية و لكن تخضع إلى الرسم الخاص بالمكون الزراعي.

3. المخطط الجديد لرزنامة التفكيك الجمركي بعد التعديل في سنة 2012:

أدى عدم تكافئ الفرص التي تفرضها المنافسة الاقتصادية بين الإتحاد الأوروبي من جهة و الذي يعتبر في موقع قوة و الجزائر من جهة ثانية، إلى مطالبة هذه الأخيرة من خلال اللقاء الرسمي الذي جمع الطرفين في الدورة الخامسة لمجلس الشراكة المنعقد في 15 جوان 2010 بمراجعة عملية تفكيك الرسوم[15] الجمركية المتعلقة بالمنتجات الصناعية و التفضيلات الخاصة بالمنتجات الزراعية والمنتجات الزراعية المحولة، وفق الرزنامة التي تم الاتفاق عليها في إطار اتفاق الشراكة الأوروبية – الجزائرية. وجاء هذا الطلب بعد تأكد الطرف الجزائري من وجود مجموعة من المخاطر التي تهدد الإقتصاد الوطني، وذلك بناءا على[16]:

– المادة 11 من اتفاق الشراكة والتي تنص صراحة على مراجعة رزنامة التفكيك الجمركي للواردات الأوروبية، على أن لا تتجاوز 15 % من مجموع المنتجات المستوردة، و أن لا تتعدى الحقوق الجمركية المعدلة 25 % ؛

– المادة 16 من الاتفاق ونظرا لحساسية القطاع الزراعي، تم التأكيد على أنه في حالة تغيير سياسة الجزائر الزراعية، فانه يمكن لها إعادة النظر في الامتيازات الجمركية للمنتجات الزراعية ذات المنشأ الأوروبي.

والجدير بالذكر في هذا السياق أن الجزائر أجرت بين سنتي 2010 و 2012 العديد من اللقاءات، من خلال ثمانية (08) [17] دورات من المفاوضات المضنية والتي نجحت من خلالها

في تأجيل دخولها إلى منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي إلى غاية 2020، بالإضافة إلى أنه تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتي سنوجزها في ما يلي[18]:

1.3. رزنامة التفكيك الجمركي الجديد المتعلقة بالمنتجات الصناعية:

فيما يتعلق برزنامة التفكيك الجمركي الجديد المرتبطة بالمنتجات الصناعية فقد تطرق التعديل الجديد إلى 1057 بندا تعريفيا من المنتجات المتعلقة بالاستثمار و التشغيل، و الإنتاج ذات المنشأ الأوروبي، على أن يدخل الاتفاق حير التنفيذ بداية من 01 سبتمبر 2012، والذي مس القائمة (2) و القائمة (3) من الاتفاق. وفيما يلي سنتطرق بشيء من التفصيل لهذه التعديلات من خلال ما التالي:

1.3.3. التفكيك الجديد للمنتجات الصناعية للقائمة (2):

في هذه القائمة تم مراجعة 267 بندا تعريفيا، و تمديد التفكيك الجمركي المتعلق بها إلى أربعة 4 سنوات إضافية ليكون التحرير النهائي والإعفاء التام في 01 سبتمبر 2016 بدلا من 01 سبتمبر 2012، كما تم تقسيمها إلى مستويين كالتالي:

- المستوى الأول: ويضم 82 بندا تعريفيا ؛
- المستوى الثاني: ويضم 185 بندا تعريفيا.

وسنلخص أهم التعديلات المرتبطة بهذه القائمة في الجدول التالي:

جدول رقم (08): يوضح رزنامة التفكيك الجمركي الجديد للقائمة (2).

البنود التعريفية	الرسم الأساسي	عدد البنود التعريفية	2012	2013	2014	2015	2016
المستوى 1: 82	%30	09	% 23	% 18	% 12	% 06	% 00
	%15	73	% 12	% 10	% 07	% 3.5	% 00
المستوى 2: 185	%5	185	% 03	% 03	% 02	% 01	% 00

Source: Nouveau schéma du démantèlement tarifaire des produits industriels et les concessions tarifaires révisées des produits agricoles et agro- -alimentaires, p5-6. Voir le Site Web: https://www.commerce.gov.dz/rubriques/accords-d-association-avec-l-ue 15/02/2012 09:00.

2.3.3. التفكيك الجمركي الجديد للمنتجات الصناعية للقائمة (3):

في ما يخص التفكيك الجمركي الجديد للمنتجات الصناعية للقائمة (3)، والذي يدخل حيز التنفيذ بتاريخ 01 سبتمبر 2012 فقد تم الاتفاق على ما يلي[19]:

- 12 % للمواد الخاضعة لـ: 30 % من الحقوق الجمركية ؛
- 6 % للمواد الخاضعة لـ: 15 % من الحقوق الجمركية ؛
- 2 % للمواد الخاضعة لـ: 5% من الحقوق الجمركية.

شمل المخطط الجديد 791 منتج من منتجات القائمة الثالثة، وتم تحديد رزنامة التفكيك الجمركي كما يلي: 174 من المنتجات الحساسة (منتجات تامة الصنع تصنع محليا) تستفيد من تجميد للتعريفة الجمركية لمدة 3 سنوات وذلك عند21 % بالنسبة للمنتجات الخاضعة إلى نسبة 30 %، و 12 % بالنسبة للمنتجات الخاضعة لنسبة 15 %، إضافة إلى فترة إضافية 3 سنوات بحيث تصل إلى التفكيك التام سنة 2020 بدل سنة 2017، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (09): يبين المخطط الجديد للتفكيك التعريفي (المستوى 1 من القائمة الثالثة الخاصة بالمنتجات الصناعية).

	التعريفة الجمركية الأساس	عدد التعريفات	2012 2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المستوى الأول 174 تعريفة جمركية	30%/12%	163	21 %	%21	%19,2	%14,4	%9,8	%4,8	%00
	15%/6%	11	%12	%11	%10,4	%7,8	%5,2	%2,6	%00

Source : Ministère du commerce, **Accord d'Association entre l'Algérie et l'union européenne**
http://www.mincommerce.gov.dz/?mincom=journ280812 15/01/2013.P07.

617 من المنتجات تستفيد من تجميد التعريفة لمدة 3 سنوات من 2012 إلى 2015، وذلك عند 21 % بالنسبة للمنتجات الخاضعة إلى نسبة 30 %، و 10,5 % بالنسبة للمنتجات الخاضعة إلى 15 %، و 3,5 % بالنسبة للمنتجات الخاضعة إلى 5%، كما تستفيد من فترة إضافية تصل إلى 3 سنوات قبل أن يتم التفكيك التام بمعدل 00% في العام 2020 ، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (10): يبين المخطط الجديد للتفكيك التعريفي (المستوى 2 من القائمة الثالثة الخاصة بالمنتجات الصناعية)

	التعريفة الجمركية الأساس	عدد التعريفات	2012 2015	2016	2017	2018	2019	2020
المستوى الثاني 617 تعريفة جمركية	%30/ 12%	575	% 21	%16,8	%12,6	%8,4	%4,2	%00
	%15/ 6 %	21	%10,5	%8,4	%6,3	%4,2	%2,1	%00
	%2 /% 5	21	%3,5	%2,8	%2,1	%1,4	%0,7	%00

Source : Ministère du commerce, **Accord d'Association entre l'Algérie et l'union européenne**
http://www.mincommerce.gov.dz/?mincom=journ280812 15/01/2013.P08.

كما نص الهيكل الجديد لتفكيك الرسوم الجمركية والذي تم الاتفاق عليه ضمن التعديلات لسنة 2012 على ما يلي[20]:

– إعادة تطبيق جزئي للحقوق الجمركية بنسبة 23 % للمواد الخاضعة لنسبة 30 % من الحقوق الجمركية، و 12 % من المواد الخاضعة لنسبة 15 % من الحقوق الجمركية لـ 175 بندا تعريفيا جمركيا (منتجا صناعيا) للمواد الجد حساسة (تنتج محليا)، مع تمديد زمن التفكيك لثلاثة سنوات إضافية أي إلى غاية 2020.

– تعليق الحقوق الجمركية بنسبة 21 % للمواد التي كانت تخضع لنسبة رسوم جمركية تقدر بـ30 %، و تعليق الحقوق الجمركية بنسبة 10,5 % من المواد التي كانت خاضعة لنسبة 15 % كرسوم جمركية، وتعليق الحقوق الجمركية بنسبة 3,5 % من المواد التي كانت خاضعة لنسبة 5% من الحقوق الجمركية لـ: 617 بندا تعريفيا جمركيا (منتجا صناعيا)، مع تمديد مدة الاتفاق إلى غاية 01 سبتمبر 2015 عوض 01 سبتمبر 2012، إلى أن يتم التحرير الكامل لهذه المنتجات (تفكيك جمركي كلي بنسبة 00%) في 01 سبتمبر 2020، عوض 01 سبتمبر 2017 أي بمهلة إضافية قدرها ثلاث (03) سنوات.

3.3.3. التفكيك الجمركي الجديد للمنتجات الزراعية، والزراعية المحولة:

في الجزء المتعلق بالمنتجات الزراعية، والزراعية المحولة تم الاتفاق على مراجعة التفضيلات المقدمة للإتحاد الأوروبي، والحصص الجمركية الخاصة بالمنتجات الزراعية، وكانت أهم النتائج المتوصل إليها تتمثل في ما يلي[21]:

- إلغاء 25 حصة تعريفية للمنتجات الزراعية ممنوحة للاتحاد الأوروبي ؛
- إلغاء التفضيلات الجمركية لإثنين (02) من المنتجات الزراعية المحولة الممنوحة للاتحاد الأوروبي ؛
- إعادة فتح تسعة (09) حصص تفضيلية لمنتجات زراعية ممنوحة للاتحاد الأوروبي ؛
- تعديل حصص تعريفية لـ (02) من المنتجات الزراعية الممنوحة للاتحاد الأوروبي.

4.3.3. وضعية التفكيك الجمركي للمنتجات الصناعية إلى غاية 01 سبتمبر 2012:

دخل اتفاق الشراكة الأوروبية – الجزائرية حيز التطبيق بشكل فعلي بداية من 01 /2005/09، لكن وبعد الطلب الذي قدمته الجزائر والمتمثل في إعادة النظر في رزنامة التفكيك الجمركي للواردات الأوروبية، في حدود 15 % من المنتجات المستوردة، يطرح سؤال هام، وهو أين وصلت عملية تفكيك الرسوم الجمركية بتاريخ 01 سبتمبر 2012 تاريخ دخول اتفاق التفكيك الجديد حيز التنفيذ ؟ وهو ما سنوضحه عن طريق الجدول التالي:

جدول رقم (11) :يلخص وضعية تفكيك الرسوم الجمركية إلى غاية 01 سبتمبر 2012.

	القائمة 1	القائمة 2		القائمة3	
عدد البنود الأساسية	2076	1100		1964	
الوضعية إلى غاية : 01سبتمبر 2012	إلغاء الرسوم الجمركية بنسبة 100 %	880	220	1178	786
		تفكيك الرسوم بنسبة 80 %	التعديل شمل20%	تفكيك الرسوم بنسبة 60%	التعديل شمل40%
تاريخ بداية التفكيك	2005/09/01	/09/01 2007	2012/09/01	2007/09/01	2012/09/01
التفكيك الكلي 100%	2005/09/01	/09/01 2012	2016/09/01	2017/09/01	2020/09/01

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج مفاوضات التفكيك الجمركي، لسنتي 2002 و 2012.

تشير معطيات الجدول السابق إلى أنه ورغم كثرة الحديث عن تعديلات هامة مست اتفاق الشراكة الأوروبية – الجزائرية، إلا أن حقيقة الأمر تشير إلى أن التغييرات تمحورت حول جانب صغير من العمليات التجارية التي ينظمها الاتفاق (في حدود 15 % من المنتجات المستوردة)، ولتوضيح الأمر أكثر:

- التعديل لم يتطرق نهائيا إلى المنتجات المرتبطة بالقائمة الأولى ؛
- في ما يخص القائمة الثانية، التعديل شمل 20% فقط من منتجاتها ؛
- أما بالنسبة للمواد المنتجة محليا، و التي ستعرف منافسة شديدة من قبل منتجات الدول الأوروبية (منتجات القائمة الثالثة)، فالتعديل شملها بنسبة 40% فقط.

بالإضافة إلى ما سبق فإن التحرير النهائي تم تأجيله إلى سنة 2020 عوض سنة 2017، وهي مدة قصيرة نسبيا إذا ما قورنت بحجم التحديات التي تواجه المؤسسات الجزائرية، والتي ستجد نفسها دون أي حماية من العالم الخارجي، والذي يمتلك تكنولوجيا عالية، ويد عاملة خبيرة تؤهله بأن يكتسح السوق المحلية بدون أي منافسة تذكر، على الأقل في المدى المنظور، وبالتالي و أمام حتمية مواصلة تنفيذ الاتفاق من جهة، والسعي للإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة من جهة ثانية، فان السؤال الذي يطرح نفسه بقوة، هل الظروف الإقتصادية الراهنة التي يشهدها الإقتصاد الوطني تسمح له بالإنفتاح نحو الإقتصاد العالمي؟ وإذا لم نستطع تأهيل مؤسساتنا طيلة مدة الإتفاق (12 سنة) و التمديد المرافق له (03 سنوات أي بمجموع 15 سنة)، كم يلزمنا من وقت لنؤهل اقتصادنا و نساير الإقتصاد العالمي؟.

4. تطور الجباية الجمركية بين سني 2005 – 2016:

جدول رقم (12): تطور نسبة الجباية الجمركية إلى إجمالي الضرائب في الجزائر للفترة 2004-2016.

الوحدة مليار دينار جزائري

البيان / السنة	إجمالي الضرائب	الجباية البترولية	الجباية الجمركية	نسبة الجباية البترولية إلى الضرائب الإجمالية	نسبة الجباية الجمركية إلى الضرائب الإجمالية
2004	1528,000	862,200	144,810	% 54,0707	% 9,4771
2005	1635,830	899	147,980	%54,9568	% 9,0462
2006	1667,920	916	117,080	%54,9187	% 7,0195
2007	1802,616	973	120,753	%53,9771	% 6,6987
2008	1924,000	970,200	121,300	% 50,4262	% 6,3046
2009	2786,600	1628,500	149,600	% 58,4404	% 5,3697
2010	3081,500	1835,800	170,300	%59,5749	% 5,5265

2011	2992,400	1472,400	160,400	% 49,2046	% 5,3602
2012	3455,650	1561,600	232,850	% 45,1898	% 6,7382
2013	3280,000	1615,900	228,300	% 49,2652	% 6,9604
2014	4218,180	1577,73	485,7	% 37,4031	% 11,5144
2015	4684,650	1722,940	517,000	% 36,7784	% 11,0360
2016	4747,430	1682,550	555,350	% 35,4413	% 11,6979

المصدر: من إعداد الباحث و اعتمادا على تقارير المديرية العامة للضرائب على الموقع التالي:
من سنة 2004 إلى غاية 2016.

- http://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/vos_impots 25/08/2017 08:00am.

حاولنا من خلال الجدول أعلاه أن نبين أهمية الجباية الجمركية في المنظومة الجبائية الجزائرية، عن طريق عرض إجمالي الضرائب، الجباية البترولية والجباية الجمركية، ومن خلال هذه المعطيات قمنا بحساب نسبة الجباية البترولية إلى الضرائب الإجمالية لكي نظهر حجمها من إجمالي الضرائب، كما عملنا على حساب نسبة الجباية الجمركية إلى الضرائب الإجمالية لنظهر أهميتها وتطورها خلال 2004 – 2016.

تظهر البيانات السابقة أن الضرائب الإجمالية كانت بين 1528,000 مليار دينار سنة 2004 و 4747,430 مليار دينار سنة 2016، أي بارتفاع قدره : 310,6957 % على اعتبار سنة 2004 كسنة أساس، ونرجع سبب ذلك إلى الزيادة في مستويات الأجور، وبالتالي الزيادة في الضرائب على الدخل، وما يدعم هذا الاستنتاج هو أن الحكومات الجزائرية المتعاقبة خلال هذه الفترة اعتمدت سياسة لتشجيع الاستثمارات رافقتها تسهيلات جبائية كبيرة استفاد منها المستثمرون المحليون والأجانب.

في حين سجلت الجباية البترولية مبلغا قدره 862,200 سنة 2004 و 1682,550مليار دينار سنة 2016 أي بارتفاع قدره 195,1461 % على اعتبار سنة 2004 كسنة أساس، وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار المحروقات، وبالتالي زيادة أرباح الشركاء الأجانب خلال الفترة محل الدراسة.

أما في ما يخص الجباية الجمركية فارتفعت من 144,810 مليار دينار سنة 2004 إلى 555,350 مليار دينار سنة 2016 أي بنسبة زيادة تقدر بـ: 383,5025 % على أساس سنة 2004، وذلك بسبب ارتفاع فاتورة الاستيراد في هذه الفترة بسب المداخيل المحصل عليها من جراء ارتفاع أسعار المحروقات، وبسبب التسهيلات التي منحت للمستوردين المحليين، في إطار اتفاق الشراكة الأوروبية – الجزائرية.

و لإظهار تطور الجباية الجمركية في هذه الفترة، سنقوم بتوضيح هيكل المبادلات الخارجية للجزائر مع العالم الخارجي، وذلك من خلال ما يلي:

جدول رقم (13): يبين تطور الإيرادات الجمركية بالعملة الصعبة للفترة 2004-2016.

البيان / السنة	الإيرادات الجمركية (بالمليار دينار)	متوسط سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار	الإيرادات الجمركية مقومة بالمليون دولار
2005	147,980	73.28	2019,3777
2006	117,080	72.65	1611,5623
2007	120,753	69.29	1742,7190
2008	121,300	64.58	1878,2905
2009	149,600	72.65	2059,1879
2010	170,300	74.39	2289,2862
2011	160,400	72.94	2199,0677
2012	232,850	77.54	3002,9662
2013	228,300	79.37	2876,4017
2014	485,7	80.58	6415,9841
2015	517,000	100,69	5134,5714
2016	555,350	109,47	5073,0794

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

- تقارير بنك الجزائر من 2004 إلى غاية سنة 2016، بالإضافة إلى:

- http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique 26/11/2015 10:30 am.
- 14/10/2015 10:45 am.http://www.amf.org.ae/ar/ctrylistar/54/
- 26/08/2015 09:00 am.http://www.mincommerce.gov.dz
- pm.http://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/vos_impots 14/06/2015 14:00

- سعر الصرف 2016:

- pm .http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique 24/09/2017 15:00

يبين لنا الجدول السابق قيمة الإيرادات الجمركية مقوّمة بالمليون دولار وذلك لمطابقتها وتوحيدها مع المعطيات التي تحصلنا عليها بالعملة الصعبة والتي تبين لنا تطور نسبة الإيرادات الجمركية إلى إجمالي الصادرات في الجزائر للفترة (2004-2016)، والتي سنبينها من خلال معطيات الجدول الموالي:

جدول رقم (14): يبين تطور نسبة الإيرادات الجمركية إلى إجمالي المبادلات في الجزائر للفترة 2005-2016.

الوحدة مليون دولار أمريكي

البيان / السنة	حجم الصادرات	حجم الواردات	إجمالي التجارة الخارجية	الإيرادات الجمركية	نسبة الإيرادات الجمركية إلى التجارة الخارجية
2005	45036	20048	65048	2019,3777	% 3,1044
2006	54613	21456	76069	1611,5623	% 2,1185
2007	60163	27631	87794	1742,7190	% 1,9850
2008	79298	39479	118777	1878,2905	% 1,5814
2009	45194	39294	84489	2059,1879	% 2,4372
2010	57053	40473	97526	2289,2862	% 2,3474
2011	73489	47247	120736	2199,0677	% 1,8214
2012	71866	47490	119356	3002,9662	% 2,5160
2013	65917	54852	120769	2876,4017	% 2,3817
2014	95662	33058	128720	6415,9841	% 4,9844
2015	37787	51501	89288	5134,5714	% 5,7506
2016	28883	46727	75610	5073,0794	% 6,7095

المصدر، من إعداد الطالب اعتمادا على:

من سنة 2005 إلى غاية 2015 المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصاء التابع للجمارك CNIS، بالإضافة إلى:

- http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique 26/11/2015 10:30 am.
- 14/10/2015 10:45 am.http://www.amf.org.ae/ar/ctrylistar/54/
- 26/08/2015 09:00 am.http://www.mincommerce.gov.dz

- سنة 2016:

-http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur 24/09/2017 15:00 pm.

يظهر لنا الجدول السابق أن حجم الصادرات كان في زيادة مستمرة خلال فترة الدراسة (في ما عدى سنة 2009 بسبب إنخفاض أسعار البترول إلى 58,35) إلى غاية سنة 2014 أين إنخفضت إلى 31,27 دولار/للبرميل ليستمر هذا الانخفاض إلى مادون الخمسين 50 دولار /للبرميل بين سنتي 2015 و 2016، الأمر الذي يدل على ارتباطها بشكل كبير بالمحروقات، كما يشير أيضا إلى التطابق في اتجاه تغير حجم الصادرات مع إجمالي التجارة الخارجية مما يجعلنا نستنتج على أنها مرتبطة بها زيادة ونقصانا، أما بخصوص الواردات فكانت في زيادة خلال مرحلة الدراسة، بسب المداخيل المحصل عليها من جراء ارتفاع أسعار المحروقات، وبسبب التسهيلات التي منحت للمستوردين المحليين، في إطار اتفاق الشراكة الأوروبية –

الجزائرية، إلى غاية سنة 2013 أين إنخفضت بشكل مفاجئ بسبب فرض إجراءات على استيراد السيارات من الخارج، وكذا الإجراءات المتعلقة بسياسة التقشف.

أما في ما يخص الإيرادات الجمركية يظهر لنا الجدول السابق بشكل واضح أن الإيرادات الجمركية كانت في اتجاه تصاعدي بسبب الزيادة في الواردات من سلع استهلاكية كمالية وأساسية وغيرها من المواد الصيدلانية، ومنه يمكننا أن نستنتج أن المداخيل الجمركية مرتبطة بحجم الواردات، وأنها لم تتأثر بالإصلاحات التي باشرتها الجزائر لتهيئة الإقتصاد الوطني لمرحلة الإنفتاح، و الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أما في ما يخص الإنخفاض المسجل لسنة 2015 و 2016 فهو مرتبط بسياسة التقشف وتقليص الواردات خاصة ما تعلق بقطاع السيارات.

لكن المعطيات السابقة تبين التجارة الخارجية بشكل إجمالي، والسؤال الذي نطرحه هنا، ما هو حجم التجارة الخارجية للجزائر مع الاتحاد الأوربي ؟ وهو ما سنبينه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (15): يبين تطور إجمالي الصادرات والواردات بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي خلال الفترة 2005-2016.

الوحدة:مليون أورو

البيان / السنة	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	إجمالي التجارة الخارجية مع الاتحاد الأوروبي	الفرق بين قيمتي الصادرات و الواردات
2005	25593	11255	36848	14338
2006	24154	9977	34132	14177
2007	20585	11270	31855	9314
2008	28260	15401	43661	12858
2009	17411	14821	32232	2590
2010	21075	15595	36671	5480
2011	27850	17312	45161	10538
2012	32764	21125	53889	11640
2013	31920	22392	54312	9528
2014	29458	23376	52834	6082
2015	20908	22242	43149	-1334
2016	16503	20365	36868	-3862

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على:

http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2006/september/tradoc_113343.pdf 05/09/2017 16:00 pm.

C N I S, les réalisation des échanges extérieurs de l'Algérie période 1963-2010.

تبين لنا أرقام الجدول السابق أن حجم المبادلات التجارية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي تراوحت ما بين 31,855 مليار أورو، و بين 54,312 مليار أورو بمعدل متوسط يساوي:41,801 مليار أورو، حيث:

$$\overline{x} = \frac{\sum_{i=1}^{n} x_i}{n}$$

$$\overline{x} = \frac{501,612}{12} \Rightarrow \overline{x} = 41,801$$

كما أن الملاحظ هنا أن الميزان التجاري بين الطرفين كان موجبا لصالح الجزائر من سنة 2005 إلى 2014، ثم أصبح سالبا، أي يشهد عجزا بسبب انخفاض أسعار المحروقات مع حلول سنة 2014، ليظهر العجز جليا سنة 2015 ب: (1334−)مليون أورو، وليرتفع العجز سنة 2016 إلى حدود: (3862−).

لنستنتج مما سبق أن الجزائر تسجل فائض في التبادل في حالة ما إذا ارتفعت أسعار المحروقات، أما في حالة انخفاضها، فسيكون الاتحاد الأوروبي صاحب الأفضلية في هذا الإتفاق. هذا في ما يخص حجم المبادلات التجارية بين الطرفين بشكل عام، أما في ما يخص قيمة الجباية الجمركية الغير محصلة من جراء هذا الاتفاق فسنعرضها في ما يلي:

جدول رقم (16): يبين تطور الجباية الجمركية والرسم على القيمة المضافة غير المحصلين على الواردات من الاتحاد الأوروبي للفترة 2005 – 2016

الوحدة: مليار دج

البيان / السنة	إجمالي الجباية الجمركية غير المحصلة على الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي	الرسم على القيمة المضافة غير المحصلة على الواردات من الاتحاد الأوروبي	مجموع الإيرادات الجمركية غير المحصلة على الواردات من الاتحاد الأوروبي
2005	7,486	2,459	9,945
2006	30,653	5,184	35,837
2007	38,965	6,712	45,677
2008	75,154	17,791	92,945
2009	85,29	24,073	109,363
2010	76,663	16,065	92,728
2011	103,94	25,312	129,252
2012	110,107	17,865	127,972

2013	130,165	19,548	149,713
2014	132,824	20,733	153,557
2015	137,511	21,468	158,979
2016	120,00	21,953	141,953
المجموع	1048,758	199,163	1247,921

المصدر:من إعداد الباحث إعتمادا على:

- المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصاء التابع للجمارك CNIS.

- قشرو فتيحة، تقييم أثر التفكيك الجمركي في إطار اتفاقية الشراكة الأورو- جزائرية على الإيرادات العامة للدولة خلال 2005-2015، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 06، جامعة زيان عاشور بالجلفة، ديسمبر 2006، ص: 93.

- ساسي توفيق، المدير الفرعي بمديرية الجباية والتحصيل بالمديرية العامة للجمارك، متاح على الموقع:

http://radioalgerie.dz/news/fr/article/20170116/100395.htm l 13/09/2017 16:00 -pm.

05/09/2017 15:00 pm.

-http://radioalgerie.dz/news/fr/article/20170116/100395.html

في ما يخص الجباية الجمركية والرسم على القيمة المضافة غير المحصلين على الواردات من الاتحاد الأوروبي، والتي تم إلغاؤها عن طريق الاتفاق الذي أشرنا إليه سابقا، فكانت قيمتها 1247,921 مليار دينار جزائري، بمعدل: 103,9934 مليار دينار سنويا ، حيث:

$$\overline{x} = \frac{\sum_{i=1}^{n} x_i}{n}$$

$$\overline{x} = \frac{1247,921}{12} \Longrightarrow \overline{x} = 103,9934$$

أي ما قيمته 17,02949 مليار دولار إذا إعتمدنا 2005 كسنة أساس(سعر صرف الدولار كان يساوي 73,28 دولار/للبرميل)، بمعدل سنوي يساوي 1,4191 مليار دولار، بنسب تتراوح بين: 6,7205% و 80,5810% ، و بنسبة مئوية متوسطة تساوي 47,3648 % ، حيث:

$$Average\ percentages = \frac{Total\ percentages}{Number\ of\ states}$$

$$Average\ percentages = \frac{530,5512}{12}$$

$$Average\ percentages = 47,3648\%$$

كما بينه الجدول التالي:

جدول رقم (17): يبين نسبة الجباية الجمركية غير المحصلة من الاتحاد الأوروبي إلى إجمالي الجباية الجمركية 2005 – 2016

الوحدة:مليار دينار

البيان / السنة	مجموع الإيرادات الجمركية غير المحصلة	الإيرادات الجمركية	النسبة (%)
2005	9,945	147,980	% 6,7205
2006	35,837	117,080	%30,6090
2007	45,677	120,753	% 37,8268
2008	92,945	121,300	%76,6241
2009	109,363	149,600	%73,1036
2010	92,728	170,300	%54,4498
2011	129,252	160,400	%80,5810
2012	127,972	232,850	%54,9590
2013	149,713	228,300	%65,5773
2014	153,557	485,7	%31,6156
2015	158,979	517,000	%30,7503
2016	141,953	555,350	%25,5610

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول رقم (16) والجدول رقم (12).

يظهر جليا من بيانات الجدول السابق أن مجموع الإيرادات الجمركية غير المحصلة تشكل نسبا كبيرة من إجمالي الإيرادات الجمركية، حيث تراوحت بين 6,7205 % و 80,5810%، وبنسبة متوسطة بلغت 47,3648 %، وهذه نسبة كبيرة جدا تعتبر كنتيجة منطقية لارتباط التجارة الخارجية للجزائر بالاتحاد الأوروبي، وبالتالي فان الجباية الجمركية الجزائرية خسرت بشكل كبير من جراء هذا الاتفاق.

الخاتمة:

نستنتج مما سبق أن الجباية الجمركية الجزائرية تأثرت بشكل كبير جراء اتفاق الشراكة الأوروبية – الجزائرية، أين خسرت ما متوسطه 47,3648 % من مداخيلها سنويا، و ما مجمله 17,02949 مليار دولار، وستخسر أكثر بحلول سنة 2020 تاريخ التحرير النهائي بعد تعديل الإتفاق، إذا اسمرت الوضعية على حالها، وأن المستفيد الأكبر من هذا الاتفاق هو الإتحاد الأوروبي.

في ظل النتائج السابقة يتحتم على الجزائر اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير، تعمل من خلالها على النهوض بقطاع الصادرات لمواجهة التحرير النهائي بنهاية الجدول الزمني للاتفاق،

خاصة أنه وخلال المرحلة المتبقية، سيتم العمل على تحرير عناصر القائمة الثالثة والمتكونة من منتجات تامة الصنع تنتج محليا، كانت الدولة الجزائرية تعمل على حمايتها من خلال فرض رسوم مرتفعة نسبيا، وذلك لحمايتها من منافسة نظيراتها الأوروبية.

إن عدم قدرة المنتج المحلي على منافسة المنتج الأجنبي من حيث الجودة و السعر، يجعل المؤسسات الوطنية العامة و الخاصة أمام خطر الإفلاس، خاصة و أنها تعتبر في غالبيتها مؤسسات صغيرة و متوسطة تعتمد في عمليات التصنيع على مواد أولية و منتجات نصف مصنعة مستوردة من أوروبا، وبالتالي يحق لنا أن نتساءل عن الجدوى من توقيع الاتفاق الجزائري – الأوروبي ؟ وما الفائدة التي سنجنيها منه في ظل الوضعية الراهنة للاقتصاد الجزائري ؟.

الهوامش:

[1]– مداني لخضر، تطور سياسة التعريفة الجمركية في النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الإقتصادية العالمية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص:165.

[2] – الجزائر، القانون رقم 01–12 المؤرخ في 27 ربيع الثاني1422، 2001 المتضمن قانون المالية التكميلي، الجريدة الرسمية رقم 38،الموافق لـ19 يوليو لسنة 2011.

[3]– تم تأسيس الرسم النوعي الإضافي سنة 1994 (قانون المالية سنة 1994) في إطار إعادة هيكلة الجباية الجمركية بالعودة إلى الضريبة كأساس لنظام فرض الضرائب معوضا بذلك الرسم التعويضي ، وللإشارة فإن الرسم التعويضي الذي تم إنشاءه سنة 1982 يعتبر ضريبة تفرض الواردات والإنتاج المحلي وتصب إيراداته في صندوق خاص خارج نطاق الميزانية،تتمثل مهمته في إدارة إعانات ودعم الاستهلاك والإنتاج

[4]– تدابير إدارية تحدد القيمة الجمركية لبعض المنتجات الاستهلاكية،لتوسع بعدها إلى كثير من المنتجات المستوردة والمنافسة للمنتجات المصنعة محليا.

وتم اللجوء إلى تدابير القيمة الإدارية بدل زيادة نسب التعريفة الجمركية احتراما لشروط برنامج التعديل الهيكلي المتفاوض عليه من طرف صندوق النقد الدولي ،والذي لا يسمح باللجوء إلى تعظيم نسب التعريفة الجمركية والتي حدّد سقفها خلال هذه الفترة بنسبة 45 %.

[5]– الذي تم إحداثه في هذه السنة والمحدد بمعدل 60% في بداية تطبيقه،بإخضاع بعض المنتجات المصنوعة محلياً لهذا الحق،وهذا لتدعيم حماية الإنتاج الوطني بمنح ضمانات أكثر للمتعاملين الاقتصاديين المعنيين للحافظة على إنتاجهم و تنميته طبقاً لميكانيزمات وقواعد السوق وضمان مسايرة المنافسة الأجنبية

[6]– الرسم النوعي الإضافي (TSA) الذي تم إحداثه سنة 1994 معوضا الرسم التعويضي وفي نفس الوقت موفراً لحماية إضافية معتبرة.

[7]- Kassi Abes, Le tarif douanier ;évolution et perspective, Revue DOUANE, Algérie, N°spécial ,Avril 2002, p 19.

[8]-Nations Unies, Nations Unies, Rapport d'activité, Examen de la politique de l'investissement en Algérie, Genève, décembre 2003, P50.

[9]- KHELADI MOKTAR, L'Accord d'association Algérie – UE : un bilan-critique, université de béjaia, p3, voir le cite :

www.gate.cnrs.fr/une ca 07/communications٪ 20 pdf/kheladi-rabat-07.pdf le 02-07-2016. 10 :00 am.

[10] – معلومات مستقاة من وزارة التجارة الجزائرية، متاحة على الموقع التالي:

https://www.commerce.gov.dz/d-liste-des-produits-beneficiant-de-la-franchise-des-droits-de-douane-a-l-importation-de-l-ue 13/12/2016 16:00 pm.

[11]- voir le cite :

https://www.commerce.gov.dz/rubriques/accords-d-association-avec-l-ue. 15/10/2016 15:00 pm.

[12]- KHELADI MOKTAR et BOUGHIDENE RACHID, Les Accords d'association Algérie – UE : une Systhése,

الملتقى الدولي آثار و انعكاسات إتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ,جامعة فرحات عباس سطيف، 13 –14 نوفمبر 2006،ص:05.

voir le cite : http://eco.univ-setif.dz/seminars/article.php?id=6 .10/10/2016 11 :30 pm.

voir le cite : http://seminars/partenariat/46.pdf 10/10/2016 11 :30 pm.

[13] مرسوم رئاسي رقم 05–59 مؤرخ في 27 أفريل 2005، متضمن التصديق على الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجزائر والمجموعة الأوروبية، المادة رقم15، الفقرة رقم 01.

[1]– المرجع السابق، ص : 07.

[15] Revue de Délégation de l'Union Européenne en Algérie, Juillet/Aout 2010, N° 14, page : 03.

[16] Ministère du commerce, Allocution de Monsieur le Ministre du commerce, journée sensibilisation et d'information sur le nouveau schéma de démantèlement tarifaire avec l'union Européenne, Alger le 28-02-2012, P03.

[17] تصريح محمد جلاب، مدير التجارة الخارجية على مستوى وزارة التجارة:

http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20160323/72493.html،22/03/2016 20 :00 pm.

[18] وزارة التجارة، كلمة وزير التجارة، يوم تحسيسي و إعلامي حول المخطط الجديد لتفكيك التعريفة الجمركية مع الاتحاد الأوروبي، الجزائر ، 2012/08/22

ص:04. متاح من خلال وثائق لوزارة التجارة.

[19] المرجع السابق، ص:05.

[20] نفس المرجع السابق، ص:05.

[21] Ministère du commerce, Accord d'Association entre l'Algérie et l'union européenne , Voir le Site Web: http://www.mincommerce.gov.dz/?mincom=journ280812 15/01/2013,P04.